الأمم المتحدة

PBC/11/OC/L.1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: Limited
18 December 2017
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام
الدورة الحادية عشرة
اللجنة التنظيمية

مشروع تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الحادية عشرة

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) اللذين طُلب فيهما من لجنة بناء السلام أن تقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية لكي يتسنى لها إجراء مناقشة سنوية تستعرض فيها التقرير. وسيقدَّم التقرير أيضا إلى المجلس، عملا بقراره ١٦٤٦ (٢٠٠٥) ليكون موضوع مناقشة سنوية. ويغطي التقرير الدورة الحادية عشرة للجنة التي عقدت في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢ – وقد أُعد التقرير أيضا عملا بقرارين متطابقين بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٦٢ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، اللذين شُجعت فيهما لجنة بناء السلام على استعراض نظامها الداخلي المؤقت من خلال لجنتها التنظيمية، وكذلك النظر في تنويع أساليب عملها لتعزيز كفاءتها ومرونتها دعما لبناء السلام والحفاظ عليه.

٣ – وفي هذا الصدد، يعكس هيكل ومحتوى هذا التقرير العمل الذي أنجزته اللجنة في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام والأولويات المحددة في تقرير اللجنة عن دورتها العاشرة.

*أُعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

160118 160118 17-22762 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – عمل لجنة بناء السلام

ألف – بناء السلام والحفاظ على السلام: الفرص والتحديات

٤ – اتسم عمل اللجنة في دورتها الحادية عشرة بما بذلته من جهود لتنفيذ التوصيات الواردة في القرارين المذكورين أعلاه بشأن استعراض هيكل بناء السلام. وفي هذين القرارين، عرَّف كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن الحفاظ على السلام على النحو التالي:

> هدف وعملية لصياغة رؤية مشتركة للمجتمع، تكفل أخذ احتياجات جميع شرائح السكان بعين الاعتبار، وتشمل الأنشطة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها ومعالجة أسبابها الجذرية، ومساعدة الأطراف في النزاع على إنهاء الأعمال العدائية، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، والمضي قدماً صوب التعافي وإعادة الإعمار والتنمية، والتأكيد على أن الحفاظ على السلام مهمة ومسؤولية الجميع يتعين على الحكومة وسائر الجهات الوطنية صاحبة المصلحة الاضطلاع بها، وينبغي أن يتأتَّى ذلك من خلال جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة في جميع مراحل النزاع، وبكل أبعاده، وأن ذلك يستوجب مساعدة واهتماماً دوليين مستمرين.

وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت اللجنة عددا متزايدا من القضايا القطرية والإقليمية والمواضيعية للمساعدة على مواصلة الاهتمام وتعزيز الاتساق في بناء السلام واستدامته.

الحالات القطرية المحددة

٥ – فيما يتعلق ببوروندي، واصلت اللجنة عملها من جديد على نطاق واسع مع الحكومة وأصحاب المصلحة الوطنيين والمجتمع الدولي، دعما للجهود الإقليمية الرامية إلى التغلب على الأزمة الراهنة والتركيز على التخفيف من أثرها الاجتماعي والاقتصادي على السكان. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، سافر رئيس تشكيلة بوروندي إلى ذلك البلد حيث قدم إحاطة إلى رئيس بوروندي ومحاورين آخرين رفيعي المستوى بشأن المشاورات الاجتماعية – الاقتصادية التي نظمها مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وخلال نفس الرحلة، شارك في استضافة غداء عمل مع الحكومة والمنسق المقيم بالنيابة بشأن التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد، ووضع الاقتصاد الكلي، وطرق تعبئة الدعم للاستجابات الجارية. كما أتاحت الزيارة للرئيس تكوين نظرة متعمقة مباشرة بشأن عمل صندوق بناء السلام في بوروندي. وفي طريقه إلى بوروندي، اجتمع الرئيس في دار السلام مع ميسر جماعة شرق أفريقيا بنيامين مكابا، وممثلين عن وزارة خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة والبنك الدولي ومحاورين آخرين. وفي ٢١ نيسان/أبريل، قام رئيس التشكيلة برحلة إلى واشنطن العاصمة من أجل مواصلة عمله مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. والتقى أيضا بوزير المالية في بوروندي الذي كان في واشنطن للمشاركة في اجتماعات الربيع للمؤسسة المالية الدولية. وفي تموز/يوليه، سافر الرئيس إلى بوروندي مرة أخرى، حيث حضر معتكفا اجتماعيا واقتصاديا للمتابعة نظمه وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي. وقد تمثل الهدف الرئيسي لهذا المعتكف في الوقوف على التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي يواجهها البلد في مجالات الزراعة/الأمن الغذائي والصحة والتعليم ومناقشة الاستجابات الممكنة إلى جانب تحديات التعاون. وأعربت الحكومة والشركاء المساهمون في استنتاجاتهم المشتركة عن رغبتهم في مواصلة الحوار

الاجتماعي الاقتصادي والتعاون مع شركاء إضافيين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، استغل رئيس الفريق فرصة زيارة أديس أبابا لعقد اجتماع مع الأمين الدائم لوزارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي، وممثلين رفيعي المستوى عن الاتحاد الأفريقي، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي.

٦ - وواصلت اللجنة تشجيع ودعم الحوار الهادف إلى حل الأزمة السياسية، بما في ذلك إشراك العناصر الفاعلة ذات الصلة من المنطقة. وفي موازاة ذلك، واصلت اللجنة العمل بوصفها منبرا للحوار بين بوروندي وشركائها في التنمية، بغية تقييم التحديات الإنسانية الاقتصادية - الاجتماعية والمتصلة بالاقتصاد الكلي، وإيجاد حوافز للتغلب على العقبات التي عرقلت التعاون الدولي. وقد استرشدت اللجنة في عملها مع بوروندي بنهج متسق. وفي هذا الصدد، استفادت الاجتماعات المعقودة في نيويورك والزيارات إلى بوروندي من إحاطات واسعة النطاق ومناقشات بشأن التقدم المحرز والتحديات.

٧ - وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، سعت اللجنة إلى الحفاظ على الالتزام الدولي المعرب عنه في مؤتمر المانحين المعقود في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقدمت اللجنة، بموافقة أعضائها، خطة عمل مكرسة لتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وتقديم دعم متواصل للمجتمع الدولي لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، نظمت اللجنة اجتماعا حضره رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى في آذار/مارس ٢٠١٧، يوفر منبرا للمشاركة الرفيعة المستوى وإعادة تأكيد الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر بروكسل دعما للخطة. وفي حزيران/يونيه، نظمت اللجنة اجتماعا بشأن الركيزة الأولى (إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون والمصالحة) للخطة، وهو ما مكن وزير العدل في جمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى من تقديم إحاطة إلى الأعضاء بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الركيزة المهمة والتحديات التي تواجهها عملية التنفيذ. وفي أعقاب ذلك، سافر رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى في تموز/يوليه إلى البلد من أجل العمل مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين، إلى جانب أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين بشأن برنامج بناء السلام والإنعاش في البلد، ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، مع التركيز على تعبئة الموارد والاتساق. وعقب هذه الزيارة، لفت الرئيس انتباه الحكومة والمجتمع الدولي إلى خطر حدوث مزيد من العنف الطائفي. ودعت اللجنة، استنادا إلى تقريرها، إلى تعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وإلى بذل جهود إضافية لتعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة المجتمعية. وكررت اللجنة تأكيد تلك التوصيات في المناسبة الجانبية الرفيعة المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى التي عقدها رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى والأمين العام على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر.

٨ - وبناء على طلب من حكومة كولومبيا، عقدت اللجنة اجتماعا في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ لمناقشة عملية السلام في البلد. وسلط المشاركون الضوء على قصة نجاح كولومبيا، حيث رحبوا بصفة خاصة بتولي زمام المبادرة بقوة على الصعيد الوطني في عملية السلام وميزة وجود مؤسسات متينة وديمقراطية. واعتبر المشاركون أن إنشاء آليات لتمويل الدعم من المجتمع الدولي تلبية للاحتياجات المتوقعة لعمليات السلام وجمع الآليات في إطار مكتب حكومي واحد يشكلان خطوة هامة من أجل تحسين التنسيق والمواءمة مع أولويات الحكومة. وألقى الوزير المعني بشؤون ما بعد النزاع وحقوق الإنسان والأمن في كولومبيا والمدير العام لوكالة التجديد الإقليمي، الضوء على التطورات التي حدثت خلال العام

الماضي، وكذلك على التحديات المقبلة. وشددا على أن المصالحة الوطنية تمثل عاملا رئيسيا وأكدا على ضرورة إجراء إصلاح ريفي شامل يزيل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية. كما وصف الوزير الجهود المبذولة لتسخير دعم القطاع الخاص لعملية السلام من خلال نظم ضريبية خاصة. وأطلع اثنان من قادة المجتمع المدني الكولومبي المشاركين على قصصهما الشخصية المتعلقة بالعيش في النزاع والمشقة التي واجهت مجتمعيهما المحليين. وأكد المنسق المقيم لكولومبيا أن الأمم المتحدة ملتزمة التزاما تاما بدعم تنفيذ اتفاق السلام. ورحب عدة متكلمين بعمل صندوق بناء السلام الذي يمكن أن يساعد، من خلال العمل بسرعة وبمرونة، في بدء تنفيذ البرامج المتصلة باتفاق السلام.

٩ - وبناء على طلب من حكومة غامبيا، عقدت اللجنة عدة اجتماعات. وركزت المناقشات على مساعدة البلد في وقت انتقالي حرج والحفاظ على اهتمام المجتمع الدولي بالحكومة الجديدة لغامبيا ودعمه لها. وقام رئيس اللجنة والممثل الدائم لغامبيا والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام بزيارة غامبيا في ٢٠ و ٢١ آذار/مارس ٢٠١٧ واجتمعوا مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم رئيس غامبيا، والوزراء، وقادة القوات المسلحة والشرطة، وكبير القضاة، واللجنة الانتخابية المستقلة، وممثلون عن منظمات المجتمع المدني، والأوساط الدبلوماسية، من أجل تكوين فهم أفضل للحالة على أرض الواقع، علاوة على أولويات الحكومة فيما يخص بناء السلام والحفاظ عليه. وعقب الزيارة، عقدت اللجنة اجتماعا بشأن غامبيا لأول مرة في ١٩ نيسان/أبريل من أجل مناقشة أولويات بناء السلام في الحكومة الجديدة، إلى جانب قيام صندوق بناء السلام بالتخصيص السريع للموارد من أجل دعم جهود البلد في مجالي العدالة الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن.

١٠ - وعقدت اللجنة اجتماعا آخر بشأن الحالة في ٤ كانون الأول/ديسمبر لإبقاء الاهتمام والدعم الدوليين فيما يتعلق بأولويات غامبيا لبناء السلام. وقدم النائب العام ووزير العدل إحاطة إلى اللجنة بشأن الجهود الحالية التي تبذلها الحكومة لتعزيز العدالة الانتقالية، ولا سيما مشروع القانون المتعلق بلجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات. كما أُطلع المنسق المقيم على الحالة العامة في غامبيا وعلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم أولويات غامبيا لبناء السلام بطريقة متسقة. ورحبت اللجنة بالتزام الحكومة القوي وجهودها الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه في البلد، وناقشت سبل تقديم مزيد من الدعم لهذه الجهود.

١١ - وفيما يتعلق بغينيا، قررت اللجنة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧، بناء على استعراض لنطاق عمل البلد مع اللجنة الذي بدأ في عام ٢٠١٦ بناء على طلب رئيس غينيا، إنهاء تشكيلة غينيا مع الإبقاء على اللجنة كمنبر لدعم غينيا على نحو مرن بناء على طلب الحكومة.

١٢ - وفيما يتعلق بغينيا - بيساو، تمثل محور عمل اللجنة في دعم إيجاد حل للمأزق السياسي الذي دام عامين في البلد. ومن خلال البيانات التي أدلت بها اللجنة إلى مجلس الأمن وبياناتها الصحفية والمشاورات التي أجرتها في نيويورك، فقد قدمت الدعم لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تنفيذ خريطة الطريق ذات النقاط الست لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيسا واتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو. وأجرى رئيس تشكيلة غينيا - بيساو، خلال زيارته إلى بيساو في تموز/يوليه ٢٠١٧، مشاورات مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، شملت الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس المحكمة العليا وعددا من الوزراء وأعضاء الأحزاب السياسية. والتقى الرئيس برئيس أركان القوات المسلحة. وقد التقى الرئيس، في طريق عودته، في لشبونة، الأمينة التنفيذية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وناقشا دور الجماعة في

دعم غينيا – بيساو وفي المساعدة على إيجاد حل للحالة السياسية. وقدم أعضاء الحكومة والممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعة تيسير المرأة، إحاطات للجنة على مدار السنة. وقد أبرزت تلك المشاورات، كما أبلغ الرئيسُ مجلسَ الأمن في آب/أغسطس، تعقّد المأزق السياسي. وفي حين يظل اتفاق كوناكري مرجعية أساسية بالنسبة لمعظم الجهات السياسية الفاعلة، فإنه لا يزال محل تفسيرات متضاربة.

١٣ – وفي ضوء الاستعدادات للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في أيار/مايو ٢٠١٨ في غينيا – بيساو، اجتمع رئيس التشكيلة بممثلي اللجنة الوطنية للانتخابات خلال زيارته إلى بيساو، وفي كانون الأول/ديسمبر، أُطلعت اللجنة على التطورات في البلد بما في ذلك مشاريع بناء السلام الرئيسية التي تم تنفيذها. وفي حين أنجزت اللجنة الوطنية للانتخابات وضع جدول زمني للانتخابات، فقد أُبلغت بضرورة اتخاذ خطوات تحضيرية، بما في ذلك استكمال قوائم تسجيل الناخبين وتعيين رئيس جديد للجنة الوطنية للانتخابات.

١٤ – وفيما يخص ليبريا، أعطت اللجنة الأولوية لمسألتين رئيسيتين هما: وضع خطة البلد لبناء السلام وتنفيذها، ودعم الانتقال من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى وجود للأمم المتحدة يأخذ شكل كيان للمتابعة. وفي ٢٠ آذار/مارس، قدمت حكومة ليبريا خطة بناء السلام التي طلبها مجلس الأمن في قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وفي هذا الصدد، اضطلعت اللجنة بدور قوي في دعم عمل الحكومة والبعثة في مونروفيا، وعملت عن كثب مع إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية في نيويورك. وفي مونروفيا، قام مكتب بناء السلام بتيسير جهود مختلف وزارات وإدارات حكومة ليبريا في وضع خطة بناء السلام. وعقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات على مستوى الخبراء والسفراء لاقتراح مدخلات في مشروع الخطة ورصد تنفيذها بعد تقديمها إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٧. وقد شملت المسائل الرئيسية التي أثيرت في تلك الاجتماعات ضرورة عقد مشاورات مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية وفريق الأمم المتحدة القطري ومجتمع الجهات المانحة، وضرورة استناد الخطة إلى الأطر القائمة المتعلقة ببناء السلام، من قبيل خطة العمل من أجل التغيير وبيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا.

١٥ – وفيما يتعلق بالانتقال من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا إلى وجود للأمم المتحدة في شكل كيان للمتابعة، عملت اللجنة بنشاط مع قيادة البعثة من خلال زيارة قام بها رئيس تشكيلة ليبريا، وعقد اجتماعات على مستوى السفراء وعلى مستوى الخبراء. وأوصت اللجنة بمواصلة الاضطلاع بدور المساعي الحميدة والمواكبة السياسية للأمم المتحدة، علاوة على توفير الخبرة اللازمة للتحليل السياسي وتنفيذ خطة بناء السلام بعد إغلاق البعثة. ولفتت اللجنة انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى المخاطر العالية المرتبطة بالانخفاض الحاد الوشيك في الموارد بعد إغلاق البعثة، ودعت بقوة إلى تأمين تمويل موثوق وإنشاء صندوق استئماني متعدد الشركاء لتوفير التمويل للعملية الانتقالية. وعلاوة على ذلك، نظمت اللجنة سلسلة من الاجتماعات بشأن الأعمال التحضيرية للعملية التشريعية والرئاسية لعام ٢٠١٧، فوفرت منبرا يقدم من خلاله ممثلو اللجنة الوطنية للانتخابات والمنظمات غير الحكومية وبعثات المراقبين الإقليميين تحليلهم ويحددون التحديات. وفي هذا الصدد، دعم صندوق بناء السلام مشروعا يركز على تعزيز مشاركة الشباب في الانتخابات. وأخيرا، دعت اللجنة، في كل من تفاعلات رئيس تشكيلة ليبريا أثناء رحلته إلى ليبريا والبيانات التي أدلي بها أمام المجلس، إلى اعتماد الإصلاحات اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك المسائل المتصلة باللامركزية ونوع الجنس وإصلاح الأراضي.

١٦ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية التي ستجرى في آذار/مارس ٢٠١٨ في سيراليون، عقدت اللجنة عدة اجتماعات من أجل توفير منبر للمناقشات بين أعضاء اللجنة وممثلي حكومة سيراليون واللجنة الوطنية للانتخابات والمجتمع المدني إلى جانب صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها العاملة في البلد. وقد انتقل رئيس تشكيلة سيراليون إلى البلد واجتمع مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة من أجل الإبقاء على اهتمام المجتمع الدولي بسيراليون ودعمه لها في الوقت الذي يدخل فيه البلد في عملية انتخابية حاسمة وكذلك لكفالة توفير الموارد اللازمة.

١٧ - وفي ٧ حزيران/يونيه، بناء على طلب حكومة جزر سليمان، عقدت اللجنة اجتماعا شهد على أهمية مساعدة البلد الذي يمر بمرحلة انتقالية عن طريق توفير منظورات طويلة الأجل لبناء السلام. وفي الوقت الذي تنسحب فيه البعثة الإقليمية لتقديم المساعدة إلى جزر سليمان من البلد، طلب رئيس وزراء جزر سليمان من اللجنة توفير منبرها لمناقشة الممارسات الجيدة والتحديات الراهنة في بلده. ومثّل الاجتماع خطوة مهمة أخرى في تنفيذ التوصيات الواردة في القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، خصوصا فيما يتعلق بأهمية تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة وصندوق بناء السلام. واستفاد المشاركون في الاجتماع من الإحاطات التي قدمها مسؤولون كبار في الأمم المتحدة، منهم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والمنسق المقيم، وممثلا منتدى جزر المحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل للشباب. وقد أقر رئيس الوزراء أيضا بالدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به صندوق بناء السلام ودعا إلى إقامة شراكة بين حكومته واللجنة.

١٨ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وبناء على طلب حكومة سري لانكا، عقدت اللجنة اجتماعا لمناقشة تجارب بناء السلام في البلد. وحضر الاجتماع محافظ البنك المركزي لسري لانكا، وأمين وزارة الشؤون الخارجية، والأمين العام للأمانة المعنية بتنسيق آليات المصالحة، وممثل للمجتمع المدني في سري لانكا. وركّز الاجتماع على الجهود الشاملة التي يبذلها البلد من أجل تحقيق السلام المستدام والازدهار عن طريق النظر في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وجهود المصالحة ومبادرات العدالة الانتقالية التي اضطلعت بها الحكومة حتى تاريخه. وشكل فرصة هامة لكي تناقش اللجنة السبل التي قد تدعم بها الأمم المتحدة الحكومة في المستقبل. وشدد المتكلمون أيضا على ضرورة اتّباع نهج شامل لتيسير السلام الدائم، حيث أبرزوا الدور الإيجابي الذي يمكن للنساء والشباب والمجتمع المدني الاضطلاع به في عملية بناء السلام في البلد. وانصب التركيز بوجه خاص على دور صندوق بناء السلام في دعم أولويات بناء السلام هذه في سري لانكا، وأكد المشاركون على أهمية تلك المناقشات كممارسة جيدة لتعزيز الاتساق بين اللجنة والصندوق. وأشار الممثلون أيضا إلى أن اللجنة، بوصفها منبرا حكوميا دوليا يمكن للدول الأعضاء استخدامه لتبادل ممارساتها الجيدة والتحديات التي تواجهها في بناء السلام والحفاظ على السلام، توفر فرصة للبلدان المتضررة من النزاعات لتحديد الاتجاهات المشتركة لبناء السلام والتعلُّم من الدروس المستفادة من تجارب كل منها.

الحالات الإقليمية

١٩ - في ٢٠ كانون الثاني/يناير، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/2) شدد على أهمية دور اللجنة في عقد الاجتماعات بشأن جهود بناء السلام، وبالتالي دورها، بالتعاون مع مكتب الأمم

المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في تعبئة التزام وشراكة أعمق بين منظومة الأمم المتحدة وبلدان منطقة الساحل وشركاء دوليين وإقليميين آخرين بغرض المضي قدما في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. واستجابة لهذا الطلب من مجلس الأمن، نظمت اللجنة اجتماعا في ٦ آذار/مارس لمناقشة الحالة في منطقة الساحل. واستمعت اللجنة إلى إحاطات قدمها كل من الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمالي ومنطقة الساحل، والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، وممثلَيْ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام. وشدّد عدة متكلمين على أهمية الأخذ بنهج إقليمي للتصدي للتحديات العابرة للحدود وتقوية الشراكات. وفي هذا الصدد، أقرت اللجنة بالدور الفريد لصندوق بناء السلام في دعم مبادرات بناء السلام العابرة للحدود في المنطقة. وشجعت اللجنة الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين البلدان في المنطقة والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى. وشدد عدد من الأعضاء على ضرورة تجاوز نطاق الاستجابة المتعلقة بالسلام والأمن، وضرورة تعزيز المساعدة الإنمائية والإنسانية من أجل التصدي بفعالية للتحديات التي تواجه منطقة الساحل.

٢٠ - وحضر رئيس اللجنة، ومعه الممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، الاجتماع الخامس لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل الذي عُقد في تشاد في ١٤ حزيران/يونيه. وأشار عدد من المتكلمين إلى استمرار الوضع الأمني الهش في منطقة الساحل، بالرغم من المبادرات العديدة التي ركزت على المنطقة، ودعوا الجهات الفاعلة المعنية إلى العمل بمزيد من التعاون والتضامن. وكرر الكثير من المشاركين تأكيد التزامهم بالحفاظ على المنبر باعتباره إطار التنسيق السياسي لتعزيز الاتساق والتنسيق بين مختلف الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات في المنطقة.

٢١ - وفي ١٩ حزيران/يونيه، عقد رئيس مجلس الأمن حوارا تفاعليا غير رسمي بشأن منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد مع لجنة بناء السلام أقر خلاله عدد من الأعضاء بأن التحديات التي تواجه منطقة الساحل تتخطى البُعد الأمني.

٢٢ - وعقدت اللجنة أيضا اجتماعا مشتركا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٨ حزيران/يونيه. وشاركت فيه نائبة الأمين العام، ومعها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وركزت المناسبة على سبل التغلب على التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها منطقة الساحل عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للأزمة المتصلة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المنطقة. وناقشت الدول الأعضاء أهمية استمرار الجهود التي يبذلها المجلس ولجنة بناء الإسلام من أجل دعم استجابة منسقة ومتسقة من جانب الأمم المتحدة لتحديات بناء السلام في منطقة الساحل. واعتُبرت الجهود المبذولة للتصدي للتحديات العابرة للحدود التي تواجه منطقة الساحل من أجل تعزيز الاستقرار وبناء قدرة المجتمعات على التكيف وزيادة الفرص الاقتصادية جهودا مهمة. وأشار عدة وفود إلى أنه يمكن للمجلس استخدام دوره في مجالي التنسيق والرقابة فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز الأخذ بنهج منسق ومتسق في استجابة المنظمة. وأعربت اللجنة عن استعدادها لمواصلة مساعدة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمؤسسات الإقليمية وجميع البلدان في منطقة الساحل في عملها في مجال بناء السلام.

٢٣ - وعقدت اللجنة اجتماعا آخر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وقدمت نائبة الأمين العام إحاطة إلى اللجنة عن الجهود الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق والاتساق في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بوسائل من بينها إعداد خريطة بالاستراتيجيات السبع عشرة التي تنفذها وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة ووضع خطة استثمار للأمم المتحدة دعما للمبادرات الوطنية والإقليمية في منطقة الساحل. وشرحت نائبة الأمين العام الجهود التنسيقية الأوسع مع الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ولجنة حوض بحيرة تشاد ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والاتحاد الأوروبي.

٢٤ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، استخدمت اللجنة منبرها بموافقة دول منطقة البحيرات العظمى من أجل شحذ الوعي بالإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. واستمعت اللجنة إلى إحاطات قدمها كل من المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والأمين التنفيذي السابق للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، وممثلي مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي، والممثل الخاص للكونغو لدى الأمم المتحدة بوصفه الرئيس الحالي للمؤتمر. وسلّط الاجتماع الضوء على دور اللجنة في تنظيم المناسبات التي تجتمع فيها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية والمؤسسات المالية الدولية مع البلدان الرئيسية في المنطقة. وقام عدد من المتكلمين بشحذ الوعي بأهمية الأخذ بنهج إقليمي متكامل في مجال السلام والأمن والمسائل الإنسانية والتنمية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وأبرز الاجتماع أيضا التكامل بين استثمارات الأمم المتحدة والبنك الدولي في المنطقة، وبذلك عزَّز الجهود الرامية إلى اتّباع نهج سياسات متسق في صفوف الجهات الفاعلة العاملة في جميع أنحاء المنطقة. وأشارت عدة دول أعضاء كذلك إلى ضرورة تقديم دعم إضافي للصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء عبر الحدود لمنطقة البحيرات الكبرى الذي كانت نواته الأولى هي الاستثمار الأولي لصندوق بناء السلام في المشروع العابر للحدود بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة. وأبرز الاستثمار دعم الصندوق الآخذ في الاتساع للمشاريع العابرة للحدود، فضلا عن الروابط المتزايدة بين اللجنة والصندوق.

المسائل المواضيعية

٢٥ - في عام ٢٠١٧، استفادت اللجنة من دعم الدول الأعضاء التي عملت بصورة غير رسمية كجهات تنسيق. وأسهم هذا الدعم في عمل اللجنة بشأن المسائل المواضيعية المحددة أدناه.

الملكية الوطنية

٢٦ - استمرت اللجنة، طوال عام ٢٠١٧، في تعزيز الدور المحوري للملكية والقيادة الوطنيتين في جهود بناء السلام، وهما عاملان ضروريان للنجاح. وجرى التأكيد على ذلك، في جملة أمور، خلال المناقشة بشأن كولومبيا، والتي أكدت مجددا صحة القرارين التوأمين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام. وبينما تتحمل الحكومات والسلطات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة ودفعها قدما وتوجيهها، فإن المسؤولية عن السلام الدائم يتحمّلها إلى حد كبير جميع أصحاب المصلحة الوطنيين.

الشؤون الجنسانية

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة تنفيذ استراتيجيتها الجنسانية المعتمدة في عام ٢٠١٦. واجتمع رؤساء التشكيلات القطرية بصورة روتينية مع القيادات النسائية خلال بعثاتهم التي أوفدت إلى الميدان. وعُمِّمت مدخلات فنية إلى اللجنة قبل دورتها السنوية دعت إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للمسائل الجنسانية أثناء المناقشات. وطوال المناقشات بشأن إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كفلت اللجنة إيلاء اهتمام متسق لشواغل النساء وأولوياتهن في سياق المرحلة الانتقالية في ليبريا.

الشباب

٢٨ - شدد عدة أعضاء، في مناقشتهم للحالات الإقليمية أو المتصلة ببلدان محددة، بصورة منتظمة على جدوى إشراك الشباب في استراتيجيات بناء السلام. وعلاوة على ذلك، نُظِّم اجتماع مواضيعي عن الشباب والسلام والأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٧ لتقديم إحاطات لخبراء اللجنة عن الدراسة المرحلية بشأن المساهمة الإيجابية للشباب في عمليات السلام وحل النزاعات التي أصدر مجلس الأمن تكليفا بها في قراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥) ورسائلها الرئيسية المنبثقة عن ذلك. وشرح المؤلف الرئيسي للدراسة، الذي عيّنه الأمين العام، أن الدراسة كانت فرصة للتفكير تكتيكيا بشأن كيفية الاستثمار في المساهمات الإيجابية للشباب كجزء من نهج منع نشوب النزاع. ولا تنخرط الغالبية العظمى من الشباب في العنف، غير أن الاعتراف بإسهامهم الإيجابي يظل محدودا وكذلك الاستثمار في أعمالهم، وهو ما يدعو إلى تغيير في الطريقة التي تتعامل بها الحكومات والمجتمع الدولي مع الشباب. وأكّد عدد من الدول الأعضاء أن الشباب لهم دور حيوي في معالجة مواطن الضعف في البلدان المتضررة من النزاعات وتعزيز القدرة على الصمود أمام التطرف العنيف، وأن هذه المناقشات مهمة للدول الأعضاء من أجل بناء السلام والحفاظ عليه. وأشار البعض أيضا إلى أن الشابات والشبان هم ميسّرون لتحقيق السلام والأمن وينبغي إدماجهم بالكامل في الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدانهم.

التمويل

٢٩ - في أعقاب مداولات الدورة السنوية للجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، عقدت اللجنة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر اجتماعا لمناقشة التمويل المبتكر. وأشار الأعضاء إلى أن الأمم المتحدة تتوخى تحقيق هدفين من التمويل المبتكر: أولا، يمكن أن يفضي التمويل المبتكر إلى زيادة الموارد المخصصة للأدوات المالية للمنظمة المتركزة على بناء السلام والحفاظ على السلام، والتي تعتمد حاليا فقط على التبرعات من الدول الأعضاء؛ وثانيا، يُمكن لهذا النوع من التمويل، حسب الاقتضاء، أن يُحرر موارد القطاع الخاص دعما لبناء السلام على الصعيد الوطني. وخلال العقود القليلة الماضية، طرأ تغيير كبير على تشكيل التدفقات المالية إلى البلدان المتضررة من النزاعات. وتكون المساعدة الإنمائية الرسمية في أعلى مستوياتها خلال النزاع، ولكن مع استقرار السلام بصورة مستدامة، تزيد الاستثمارات المباشرة الأجنبية والموارد المالية الوطنية كنسبة مئوية من التدفقات المالية. وينبغي للدول الأعضاء النظر في وضع سياسات واستراتيجيات تدعم هذا التغيير الضروري في خليط التمويل. وجرى تسليط الضوء أيضا على أهمية إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولوحظ أن اللجنة يمكن أن تكون ساحة لاستكشاف فرص العمل مع القطاع الخاص عن طريق مراعاة الحساسيات المحتملة، خصوصا في السياقات الخاصة ببلدان بعينها.

٣٠ - وكان التمويل أيضا عنصرا هاما في المناقشات التي أجرتها اللجنة بشأن الحالات الانتقالية. وخلّف الانخفاض الحاد في الموارد والخبرات الناجم عن إغلاق عمليات حفظ السلام الراسخة أثرا سلبيا على قدرة الحكومات والمجتمع الدولي على الحفاظ على المكاسب المتحققة ومنع الانزلاق إلى العنف. وفي حالة ليبريا، مع إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في آذار/مارس ٢٠١٨، ظهرت حاجة ماسة إلى تأمين مصادر تمويل يمكن التنبؤ بها لدعم المجالات ذات الأولوية المحددة في خطة بناء السلام لذلك البلد. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، أدلى رئيس تشكيلة ليبريا ببيان أمام المجلس بشأن الحاجة الماسة إلى صون الاستثمار في تعزيز السلام في ليبريا من خلال حفظ السلام، وتأمين تمويل يمكن الاعتماد عليه. ووفرت اللجنة منبرا لقيادة الأمم المتحدة في ليبريا الغرض منه هو أن يعرض، ويناقش مع الدول الأعضاء، عملية حصر تُحدِّد الثغرات في التمويل وفي الخبرات التي قد تنجم عن إغلاق البعثة. وفي أعقاب ذلك، دعمت اللجنة إنشاء الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء للانتقال في ليبريا، والذي سيكون بمثابة آلية محددة زمنيا لتأمين تمويل يمكن التنبؤ به لمنظومة الأمم المتحدة وشركائها بعد إغلاق البعثة. ويؤمل أن يعبِّئ الصندوق الاستئماني ما يقدَّر بمبلغ ١٣٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات.

بناء المؤسسات

٣١ - جرى تسليط الضوء طوال عام ٢٠١٧ على أهمية المعالجة الأفضل للأسباب الجذرية للنزاع ودعم بناء المؤسسات في البلدان المتضررة من النزاعات، مع الاحترام الكامل لملكية الحكومات الوطنية في هذا الصدد، بما في ذلك إنشاء مؤسسات سليمة للتصدي للمسائل العابرة للحدود، من قبيل السيطرة على الحدود في منطقة الساحل وتعزيز نظم العدالة الجنائية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع مثل غينيا.

باء - نحو زيادة مرونة لجنة بناء السلام

دور لجنة بناء السلام كجهة وصل: عمل اللجنة مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٢ - يهيب القراران المتعلقان باستعراض هيكل بناء السلام باللجنة أن تكون بمثابة جسر يربط بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، وطوال الدورة الحادية عشرة، واصلت اللجنة استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز دورها الاستشاري للجمعية العامة ومجلس الأمن ودورها كجهة وصل بين الجمعية ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسنحت لها الفرصة الأولى للقيام بذلك من خلال حوار رفيع المستوى نظمه رئيس الجمعية العامة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، جمع، من بين آخرين، الأمين العام ورئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس لجنة بناء السلام.

٣٣ - وفيما يتعلق بمجلس الأمن، اضطلعت اللجنة بمهامها الاستشارية من خلال ما يلي: (أ) حوار تفاعلي غير رسمي سنوي شارك في تنظيمه كلٌ من رئيس المجلس ورئيس اللجنة؛ (ب) عقد اجتماعات تقييم دورية على مستوى الخبراء؛ (ج) تقديم إحاطات رسمية إلى المجلس بشأن مسائل متعلقة ببلدان محددة وبمسائل مواضيعية. وأتاح الحوار التفاعلي غير الرسمي السنوي الذي عُقد في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧ فرصة لمناقشة السبل العملية لتعزيز التنسيق والاتساق والتعاون بين المجلس واللجنة. ومثّل الحوار فرصة لتقييم عمل اللجنة استجابةً لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧

(S/PRST/2017/2) الذي شدد على أهمية دور اللجنة في عقد الاجتماعات بشأن جهود بناء السلام، ومن ثم دورها في تعبئة التزام وشراكة أعمق بين منظومة الأمم المتحدة وبلدان منطقة الساحل وشركاء دوليين وإقليميين آخرين بغرض المضي قدما في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأشار عدد من المشاركين إلى أن منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد يواجهان تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد لا تمس البُعدين السياسي والأمني فحسب، بل البعدين الإنساني والإنمائي أيضا. ويشمل ذلك التحديات عبر الوطنية والعابرة للحدود مثل الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، والاتجار غير المشروع والجرائم عبر الوطنية الأخرى، وضعف المؤسسات، وتغير المناخ، والهجرة، وتشريد السكان. وأشير إلى أن هذه التحديات والأسباب الجذرية للأزمة في المنطقة يمكن معالجتها عن طريق تقوية الشراكة مع السلطات الوطنية في مجال بناء السلام والحفاظ عليه وبمساعدة المجتمع الدولي. ويمكن للجنة في هذا الصدد، في ضوء دورها الفريد، أن تجمع البلدان المعنية والجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية. وسلطت المناقشات الضوء أيضا على الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة استخدام قدراتها في معالجة التحديات العابرة للحدود، وكيف أن صندوق بناء السلام في هذا الصدد هو إحدى الآليات القليلة في الأمم المتحدة للاضطلاع بالبرمجة العابرة للحدود.

٣٤ - وعُقد اجتماعان غير رسميين على مستوى الخبراء في ٢١ نيسان/أبريل و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ركزا على الدور الاستشاري للجنة فيما يتصل بالمسائل المتعلقة ببلدان محددة وفيما يتعلق بمنطقة الساحل. وأبرزت المناقشات كيف يمكن للجنة مساعدة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، ودعم مناقشات مجلس الأمن بشأن الخفض التدريجي للبعثة. ونوقش عدد من الممارسات الجيدة التي يمكن أن تعزز الدور الاستشاري للجنة، مع التركيز على دورها الاستشاري فيما يتصل بالحالات في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وليبريا؛ وبشأن إقامة شراكات قوية مع المنظمات الإقليمية والحفاظ عليها؛ وهيكلة وتخطيط عملها بطريقة من شأنها أن تثري المشورة التي تسديها إلى المجلس.

٣٥ - وفيما يتعلق بالإحاطات الخاصة ببلدان محددة المقدمة إلى مجلس الأمن، قدم رؤساء التشكيلات القطرية إلى المجلس معلومات موضوعية مستكملة بشأن الأولويات الرئيسية لبناء السلام التي حددتها البلدان المعنية. وأطلع رئيس تشكيلة بوروندي المجلس على التحديات الاجتماعية والاقتصادية في ذلك البلد والجهود التي يبذلها لدعم الحوار بين بوروندي وشركائها في أربع مناسبات. وفي آب/أغسطس، رحب المجلس في بيانه الرئاسي (S/PRST/2017/13) بهذه المشاركة النشطة من جانب اللجنة، ولا سيما المعتكف الاجتماعي والاقتصادي الذي عقد في بوجمبورا في تموز/يوليه. وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، لفت رئيس التشكيلة في تموز/يوليه وعقب زيارته إلى البلد، انتباه المجلس إلى خطر تصعيد العنف الطائفي استنادا إلى الحالة في بانغاسو. وأوصى المجلسَ بوضع هذا الخطر في الاعتبار في عملية تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفيما يتصل بغينيا - بيساو، واصلت اللجنة أنشطتها في مجال الدعوة إلى تقديم دعم قوي إلى العمليات التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية في البلد. وفيما يتعلق بليبريا، قدمت اللجنة الدعم النشط لوضع خطة بناء السلام التي صدر بها تكليف من المجلس في قراره ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وبالإضافة إلى ذلك، لفت رئيس تشكيلة ليبريا انتباه أعضاء المجلس

إلى الحاجة الملحة إلى تأمين تمويل يمكن التعويل عليه للأمم المتحدة في الفترة الانتقالية بعد الخفض التدريجي للبعثة.

٣٦ - وخلال اجتماع عُقد بشأن موضوع ''بناء أوجه التآزر من أجل بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا: كيف تستطيع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية تعزيز شراكتهما الاستراتيجية؟''، شارك في تنظيمه في ٢٦ نيسان/أبريل رئيس الفريق العامل الجامع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ورئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، أشار عدة أعضاء إلى أهمية اللجنة في تعزيز أوجه التآزر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

٣٧ - وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، نُظم على النحو المبيّن أعلاه اجتماع مشترك مع اللجنة في ٢٨ حزيران/يونيه لمناقشة الوضع في منطقة الساحل. وركز الاجتماع على التحديات المتعددة الأبعاد في منطقة الساحل ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات التي تتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المنطقة.

٣٨ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، دُعي رئيس اللجنة إلى تقديم إحاطة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه للتنسيق والإدارة. وشدد الرئيس على أهمية اتباع نهج متعدد الأبعاد يتجاوز الاستجابات الأمنية، وأشار إلى الاجتماع المشترك بين اللجنة والمجلس الذي عقد في ٢٨ حزيران/يونيه. وبناء على الممارسات الجيدة للجنة، شدد الرئيس على أهمية عدد من المسائل التي تسترشد بها اللجنة في عملها، مثل احترام الملكية الوطنية، وكون الأمن والتنمية وحقوق الإنسان من الأمور المترابطة ترابطا وثيقا والتي يعزز بعضها بعضا، وأهمية كفالة تقديم مستوى مناسب من الدعم إلى البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، والأبعاد الجنسانية لبناء السلام.

المساهمة في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٣٩ - في ٢٨ أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة اجتماعا للاستماع إلى إحاطة قدمها الأمين العام بشأن عمليات الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة، وعلاقة هذه العمليات بالقرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام. وقدم الاجتماع فرصة للدول الأعضاء لمناقشة جملة مواضيع من بينها إسهام اللجنة في تعزيز الاتساق في الأمم المتحدة. وأشار الأمين العام إلى أن اللجنة، باعتبارها هيئة استشارية لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، تؤدي دورا مهما كجهة وصل وفي تعزيز الاتساق مع هاتين الهيئتين. وأضاف قائلا إن تعزيز اللجنة من شأنه أن يدعم التغيير في طريقة تسيير الأعمال في الأمانة العامة. وأشار عدد من الوفود إلى أهمية الإبقاء على الولايات المسندة إلى الهيئات التابعة للأمم المتحدة دون تغيير على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وأشار بعض الوفود إلى أن اللجنة، من خلال دورها كجهة وصل لها سلطة الدعوة إلى عقد الاجتماعات، تضطلع بدور مهم في تنفيذ عمليات الاستعراض. وأكد العديد من الدول الأعضاء مجددا أيضا على أهمية تنشيط مكتب دعم بناء السلام، في مجالات من بينها تعبئة الموارد، والشراكات في مجال بناء السلام، وتعزيز الدعم المقدم إلى اللجنة.

٤٠ - وظهرت أهمية تعزيز التنسيق والاتساق داخل الأمم المتحدة أيضا بوصفها من النتائج الرئيسية للمعتكف غير الرسمي للجنة الذي نظمته يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر مؤسسة داغ همرشولد ومكتب دعم بناء السلام. وقد أتيحت الفرصة أمام أعضاء اللجنة في المعتكف لإجراء مناقشات غير

رسمية للعناصر الرئيسية الواردة في التقرير القادم للأمين العام الصادر به تكليف بموجب القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام.

٤١ - وواصلت اللجنة دعم الجهود الرامية إلى تحقيق التعاون والاتساق بين وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك على الصعيد القطري. ففي بوروندي، على سبيل المثال، شارك فريق الأمم المتحدة القطري ورئيس التشكيلة في اجتماعي مائدة مستديرة للتشاور مع الحكومة بشأن الحالة الاجتماعية والاقتصادية. وأسهمت هذه المناقشات في تعزيز الاتساق السياساتي والبرامجي لفريق الأمم المتحدة القطري من حيث مواجهة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة، وكان لها إسهام في استراتيجية بناء قدرة فريق الأمم المتحدة القطري على الصمود في بوروندي. واقترح بعض الوفود توجيه الدعوة للمنسقين المقيمين على نحو أكثر انتظاما لحضور اجتماعات اللجنة عندما تناقش حالة بلد إقامتهم.

تعزيز الشراكات

٤٢ - طوال الدورة الحادية عشرة، عملت اللجنة على تعزيز الشراكات مع عدد من الجهات الفاعلة ذات الصلة. وفي إطار الشراكة مع البنك الدولي، التقى الرئيس وعدد من أعضاء اللجنة الآخرين يوم ٥ حزيران/يونيه في واشنطن العاصمة مع قيادات البنك الدولي، ومن بينهم رئيس المجلس التنفيذي ونواب الرئيس وأعضائه. وكان الهدف من هذه الزيارة ثلاثي الأبعاد: (أ) إقامة علاقة عمل أوثق بين اللجنة والبنك، في سياق القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، وإطار الشراكة المحدَّث بين الأمم المتحدة والبنك الدولي الموقع في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ (ب) تحديد أوجه التعاون وتعميقها مع البنك الدولي بشأن الحالات القطرية المحددة التي تنظر فيها اللجنة؛ (ج) مناقشة سبل تعزيز شراكة مؤسسية بين البنك الدولي واللجنة. واتفق المشاركون على أن الزيارة أرست أسسا متينة لتوسيع نطاق التعاون الوثيق بين البنك واللجنة. وأشار المشاركون إلى أهمية المساعدة المقدمة من القطاع الخاص، عند الاقتضاء.

٤٣ - وفي ١١ نيسان/أبريل، عقدت اللجنة اجتماعا على مستوى الخبراء لمناقشة النتائج الأولية لدراسة الأمم المتحدة والبنك الدولي المعنونة ''سبل تحقيق السلام: نُهج شاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة''. وخلال المناقشة التي استفادت من الإحاطات التي قدمها كبار مسؤولي الأمم المتحدة والبنك الدولي، سلط العديد من الدول الأعضاء الضوء على أهمية اتباع نُهج شاملة ومتسقة لمعالجة للأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة، والدور المركزي الذي يمكن لشراكة قوية بين الأمم المتحدة والبنك الدولي أن تؤديه في هذا الصدد.

٤٤ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، عقدت اللجنة دورتها السنوية الرابعة لمناقشة موضوع ''الشراكات من أجل تمويل السلام''. وشكل الاجتماع فرصة أمام اللجنة لجمع الدول الأعضاء والشركاء، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لمناقشة سبل العمل معا من أجل دعم بناء السلام والحفاظ على السلام. واستفادت المناقشات من جلسة تفاعلية عقدت مع رئيس ديوان الأمين العام للأمم المتحدة وكبير الموظفين التنفيذيين في البنك الدولي، فضلا عن العروض التي قدمها كبار الممثلين الحكوميين، وكبار المسؤولين من الأمم المتحدة وممثلو منظمات المجتمع المدني.

٤٥ - وخلال الجلسة الافتتاحية، أصدرت اللجنة والبنك الدولي بيانا مشتركا كرر التأكيد على أهمية مواصلة إيلاء الاهتمام لعملية بناء السلام والحفاظ على السلام وقررتا عقد حوار سنوي بين أعضاء لجنة

بناء السلام وكبار ممثلي البنك الدولي، بمن فيهم أعضاء المجلس التنفيذي، بغية تعزيز الشراكة ومناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك الكيفية التي يمكن للنهج الإنمائية أن تكمل بها جهود بناء السلام على الصعيدين الإقليمي والقطري.

٤٦ - وأقر المشاركون، طوال المناقشة أن التمويل الكافي لبناء السلام والحفاظ على السلام يتطلب تعزيز الشراكات ومواءمة التدفقات المالية. وسُلط الضوء على الشراكات بين المنظمات المتعددة الأطراف بوصفها عنصرا أساسيا في زيادة التكامل وبناء القدرات المناسبة في المكان المناسب. وعلاوة على ذلك، شدد العديد من المشاركين على أهمية القطاع الخاص بوصفه المكان الذي تحدث فيه إعادة إدماج المقاتلين السابقين فضلا عن إدماج المشرّدين من ضحايا العنف. وبالنظر إلى دور القطاع الخاص، حسب الاقتضاء، في بناء السلام، جرى التأكيد على الدراية الوافية بالعمل والتثقيف في مجال العمل بوصفها أساسين مهمين في هذا الصدد.

٤٧ - وواصلت اللجنة تعزيز شراكاتها من خلال أعمالها المتعلقة ببلدان محددة. وفيما يتعلق بليبريا، ودعما لخطة بناء السلام، أشركت اللجنة الفريق الاستشاري الرفيع المستوى، الذي تشارك في رئاسته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأُوفد فريق صغير من الخبراء إلى مونروفيا في أوائل شباط/فبراير للعمل مع حكومة ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال الجولة الأولى من المشاورات حول الوثيقة، مع جهات من بينها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وفي هذا السياق، تم تفعيل تقييم التعافي وبناء السلام، وهو منهجية تخطيط تستند إلى الإعلان المشترك الصادر في عام ٢٠٠٨ بشأن تخطيط وتقييم التعافي بعد الأزمات وقّعته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية، وذلك لدعم الحكومة في وضع خطة بناء السلام.

٤٨ - وفيما يتعلق بغينيا - بيساو، كان من بين الأولويات الرئيسية للجنة في عام ٢٠١٧ تعزيز التنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين المعنيين، بهدف دعم جهود بناء السلام في البلد. وكان الهدف هو زيادة أوجه التآزر والتكامل، مما سيخمل فائدة للمساعي الفعالة لبناء السلام في غينيا - بيساو. وتمثل أحد العناصر الرئيسية في إشراك اللجنة ودعمها فيما يتعلق بإطار ''مجموعة الخمسة في غينيا - بيساو''.

٤٩ - ويشدد القراران المتعلقان باستعراض هيكل بناء السلام على أهمية الشراكات والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، بما فيها الاتحاد الأفريقي، لتحسين التعاون والتنسيق في مجال بناء السلام وزيادة أوجه التآزر وكفالة الاتساق والتكامل بين هذه الجهود. ويحث القراران أيضا لجنة بناء السلام على تبادل الآراء بانتظام مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، مثل الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، وفي إطار متابعة الزيارة إلى مقر الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٦، قاد الرئيس آنذاك وفدا من اللجنة إلى أديس أبابا في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لمناقشة سبل تعزيز التعاون بين اللجنة والاتحاد الأفريقي مع التركيز على البلدان والمناطق التي تنظر فيها اللجنة. ورافق الرئيسَ أحدُ نواب الرئيس (كينيا)، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى، والسفراء الذين يمثلون البلدان التي تعمل مع اللجنة على مدار السنة، بما فيها بوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو، وليبريا، ومالي، وسيراليون، وغامبيا. ورافق الوفدَ أيضا الأمينُ العام المساعد لدعم بناء السلام.

٥٠ - كما عقد الوفد اجتماعا مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٧ كانون الأول/ديسمبر. وعلى هامش الاجتماع، اجتمع الوفد أيضا مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي. وقد أتاحت هذه الاجتماعات فرصة إضافية أمام اللجنة لمواصلة تعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام في البلدان والمناطق التي تنظر فيها اللجنة. وشددت هذه الاجتماعات على ضرورة قيام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بتعزيز التنسيق فيما بينهما من أجل تحسين معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودعم بناء المؤسسات في أفريقيا.

٥١ - وفي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في سول، نظمت وزارة الخارجية في جمهورية كوريا، بصفتها رئيس لجنة بناء السلام، بالاشتراك مع مؤسسة داغ همرشولد ومكتب دعم بناء السلام، المؤتمر الآسيوي بشأن بناء السلام والحفاظ عليه. ومثل المؤتمر فرصة لإذكاء الوعي فيما يتعلق ببناء السلام والحفاظ على السلام في آسيا. وشدد المتكلمون، ومن بينهم ممثلون عن الدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والأمم المتحدة، على جملة أمور منها الطابع العالمي لبناء السلام والحفاظ على السلام، وأهمية تعزيز الشراكات القوية لدعم البلدان المتضررة من النزاعات، وأولوية الشأن السياسي وضرورة كفالة احترام الملكية الوطنية. ورحب المشاركون المدعوون، ومعظمهم من البلدان الأعضاء في اللجنة وبلدان آسيوية، بفرصة تبادل الآراء بشأن مسائل بناء السلام وتبادل الخبرات المتصلة ببناء السلام في بلدان مثل كمبوديا، وسري لانكا، ونيبال، وكوريا، وكولومبيا، وغامبيا. وأشار عدة مشاركين أيضا إلى أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة بوصفها منتدى حكوميا دوليا للمناقشات المتعلقة بالسياسات وإلى صندوق بناء السلام بوصفه أداة مالية لبناء السلام والحفاظ عليه.

تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٥٢ - تنفيذا للقرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، واصلت اللجنة، بناء على أعمالها السابقة، تعزيز أوجه التآزر مع صندوق بناء السلام من خلال ضمان تحسين تدفق المعلومات من الصندوق إلى اللجنة بثلاث طرق: (أ) دعوة مكتب دعم بناء السلام إلى تقديم معلومات مستكملة عن عمل الصندوق في الاجتماعات الإقليمية أو القطرية للجنة؛ (ب) دعوة رئيس وأعضاء الفريق الاستشاري إلى إحاطة اللجنة علما بنتائج اجتماعات الفريق؛ (ج) دعوة البلدان التي تتلقى تمويلا من الصندوق، ولا سيما البلدان التي أعلن الأمين العام استيفاءها للمعايير، لإحاطة اللجنة بأولويات بناء السلام، والتقدم المحرز والتحديات في هذا المجال.

النظام الداخلي للجنة بناء السلام وأساليب عملها

٥٣ - تنفيذا للفقرة ٥ من القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، واصلت اللجنة عملية استعراض نظامها الداخلي المؤقت وأساليب عملها التي كانت قد بدأتها في دورتها العاشرة من أجل زيادة مرونة وفعالية عملها. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة، بناء على التوصيات الواردة في مرفق تقريرها عن دورتها العاشرة (A/71/768-S/2017/76)، بعقد عدد من المشاورات على مستوى الخبراء، تُوِّجت بوثيقة اعتُمدت بصورة غير رسمية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر (انظر مرفق هذا التقرير) لتسترشد بها في عملها.

ثالثا – الاستنتاجات وجدول الأعمال المستقبلي

٥٤ – ستتيح الفترة التي يغطيها تقرير اللجنة المقبل فرصة مهمة أمام اللجنة لتنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام. وفي هذا الصدد، ستُواصل اللجنة اتباع عدد من مسارات العمل المهمة التي يمكن أن تزيد من تعزيز عملها المتعلق ببلدان بعينها والمتعلق بالسياسات.

ألف – تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام

٥٥ – ستواصل لجنة بناء السلام، بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، بالإضافة إلى الإجراءات المحددة في إطار كل من الأولويات الاستراتيجية المذكورة أدناه.

الإجراءان:

(أ) ستعقد اللجنة التنظيمية مناقشات دورية لضمان تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام؛

(ب) ستنفذ التشكيلات القطرية التوصيات ذات الصلة بالقرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام.

باء – دور لجنة بناء السلام كجهة وصل: عمل اللجنة مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٥٦ – ستستكشف اللجنة السبل العملية التي يمكن اتباعها لمواصلة تعزيز دورها كجهة وصل بين الأجهزة الرئيسية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الإجراءات:

(أ) سيتشاور رئيس اللجنة مع رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن سبل تعزيز أوجه التآزر بين الهيئات التي يرأسها كلّ منهم واللجنة؛

(ب) سيتشاور رئيس اللجنة مع رئيس الجمعية العامة في إطار التحضير للأنشطة التي يمكنها إثراء الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام والذي سيُعقد في عام ٢٠١٨ وفقاً للقرارَين المتعلقَين باستعراض هيكل بناء السلام؛

(ج) ستستند اللجنة التنظيمية إلى النتائج الرئيسية المستخلَصة من التقييم الذي أُجري في عام ٢٠١٧ لمهمتها الاستشارية في ما يتصل بمجلس الأمن وستنظر في سبل عمليّة لتنفيذها؛ ولهذا الغرض، ستُعين اللجنة التنظيمية أحد أعضاء لجنة بناء السلام لتنسيق عملية التقييم الدورية بطريقة شاملة؛

(د) سينسّق رئيس اللجنة مع رئاسة مجلس الأمن بشأن التحضير لعقد حوارات تفاعلية غير رسمية؛

(هـ) سيتشاور رئيس اللجنة مع الفريق العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، التابع لمجلس الأمن، لاستكشاف سبل تعزيز التبادل غير الرسمي للآراء بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام، مع التركيز على أفريقيا؛

(و) سينسّق رئيس اللجنة مع رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار التحضير لتنظيم مناسبة مشتركة يمكن أن تُعقد بالاقتران مع الدورة السنوية المقبلة للجنة؛

(ز) سيواصل رئيس اللجنة ورؤساء التشكيلات القُطرية المعنية سعيهم ليضمنوا، متى طلب المجلس ذلك، أن يتزامن تقديم إحاطاتهم الرسمية الدورية إلى مجلس الأمن بشأن البلدان المعنية مع توقيت الزيارات الميدانية التي يجرونها، وأن تركّز هذه الإحاطات على مجالات محددة جرى توجيه انتباه المجلس إليها.

جيم - الشراكات والعمل مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة

٥٧ - ستجري متابعة نتائج الدورة السنوية الرابعة للّجنة في عام ٢٠١٨. وستوفّر عملية المتابعة توجيهات إلى اللجنة في إطار تحضيرها للدورة السنوية الخامسة، بما في ذلك في اختيار موضوع للدورة يساعد على بلورة مجالات السياسات التي اعتُبرت مجالات تستلزم مزيداً من التطوير. وفي هذا الصدد، ستوطّد اللجنة تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، إضافةً إلى القطاع الخاص حسب الاقتضاء.

الإجراءان:

(أ) ستعقد اللجنة التنظيمية مناقشات غير رسمية، بمشاركة هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمصارف الإنمائية ذات الصلة، بغية استكشاف مجالات السياسات المحددة التي تحتاج إلى مزيد من البحث خلال الدورة السنوية الرابعة. وستوجه الدعوة أيضاً إلى الدول المهتمة الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست أعضاء في لجنة بناء السلام؛

(ب) ستنسّق اللجنة التنظيمية مع البنك الدولي بشأن السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام والبنك الدولي، بسبل منها تنفيذ التوصيات الواردة في البيان المشترك الصادر عن اللجنة والبنك في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

دال - نحو زيادة مرونة لجنة بناء السلام

٥٨ - ستواصل اللجنة النظر في تنويع أساليب عملها لتعزيز كفاءتها ومرونتها دعماً لبناء السلام والحفاظ على السلام.

الإجراءات:

(أ) ستواصل اللجنة التنظيمية توفير منبر للبلدان التي تتلقى أموالاً من صندوق بناء السلام، بناء على طلب هذه البلدان، ولا سيما تلك التي أعلن الأمين العام أنها مؤهلة لتتشارك الخبرات التي اكتسبتها في مجال بناء السلام والتحديات التي واجهتها في هذا المجال؛

(ب) ستواصل اللجنة التنظيمية النظر في الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لبناء السلام، بموافقة جميع البلدان المعنية؛

(ج) ستنفذ اللجنة التنظيمية استراتيجيتها الجنسانية، حسب الاقتضاء، وفقاً للطرائق المبيّنة في الاستراتيجية؛

(د) ستواصل اللجنة التنظيمية النظر في النظام الداخلي المؤقت للّجنة وأساليب عملها. وستقدم اللجنة تقريراً عن التقدم المحرز في تحسين أساليب عمل اللجنة، في تقريرها السنوي المقبل.

هاء – التمويل من أجل بناء السلام: تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٥٩ – ستواصل اللجنة مناقشة السبل الكفيلة بتعزيز أوجه التآزر بينها وبين الصندوق.

الإجراء:

ستقوم اللجنة التنظيمية، بغية كفالة اطلاعها باستمرار على أنشطة صندوق بناء السلام، بعقد اجتماعات دورية مع مكتب دعم بناء السلام أو مع أعضاء الفريق الاستشاري للصندوق.

المرفق

أساليب عمل لجنة بناء السلام

تتضمن هذه الوثيقة توصيات تقرر أن أهدافها ونتائجها تمثل ممارسات جيدة، ويمكن تناولها من خلال عملية غير رسمية. وتقترن هذه التوصيات بأمثلة ذات صلة. وتتضمن أيضاً مجالات عمل إضافية من شأن تنفيذها أن يسهم في تحقيق كفاءة اللجنة ومرونتها. ويمكن للّجنة أن تنفّذ جميع هذه الإجراءات دون الحاجة إلى تعديل نظامها الداخلي المؤقت، وضمن ولاية القرارات التأسيسية للّجنة، وهي قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، وكذلك قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار المجلس ٢٢٨٢ (٢٠١٦). واستعراض أساليب عمل اللجنة عملية مستمرة، وستُستَعرض هذه الوثيقة غير الرسمية دورياً، عبر التقارير السنوية للجنة، من أجل الوقوف على القيمة التي تضيفها التوصيات إلى عمل اللجنة.

التوصيات

١ - **القيادة:** على اللجنة تحسين استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم.

الإجراءان

أولاً - وفقاً للتكليف الصادر بموجب الفقرة ٥ من كل من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، والذي يشجع اللجنة على تحسين استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم، والبناء على الممارسة المتبعة المتمثلة في أن يعمل الرئيس المنتهية ولايته نائباً للرئيس، مما يكفل الاستمرارية والدعم لقيادتها، فإن اللجنة ستواصل استكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعزيز استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم. وأي ترتيب غير رسمي لن يقرر مسبقاً التغيير في عضوية اللجنة، الذي يجري كل سنتين وسينفّذ في إطار التناوب الإقليمي للرؤساء، على النحو المبيّن في المرفق الأول من النظام الداخلي المؤقّت للجنة. ويظل قرار اعتماد مرشح لكل وظيفة من اختصاص المجموعات الإقليمية المعنية، وهو متروك للجنة التنظيمية لاتخاذ إجراء بشأنه.

ثانياً - زيادة الاستفادة من نواب الرئيس، بالتشاور مع الرئيس، في تنظيم اجتماعات لجنة بناء السلام وإجرائها.

الممارسات الجيدة: خلال الدورات القليلة السابقة، عمل الرئيس المنتهية ولايته نائباً للرئيس، مما كفل الاستمرارية والدعم للرئيس المقبل. وقدّم نواب الرئيس الدعم للرئيس بترؤّس عدد من المناقشات المواضيعية.

٢ - **أشكال مشاركة اللجنة:** رغم التسليم بقيمة العمل الذي قامت به اللجنة، بما في ذلك ما قامت به من خلال التشكيلات القطرية المخصصة، على اللجنة أن تنظر في خيارات مرنة لأشكال أخرى للمشاركة، تشمل زيادة دور اللجنة التنظيمية.

الإجراءان:

أولاً – زيادة استخدام اللجنة التنظيمية كمنبر لعقد مناقشات متعلقة ببلدان محدّدة ومناقشات إقليمية ومواضيعية، بموافقة جميع البلدان المعنية، وفقاً للقرارات التأسيسية. وعند عقد مناقشات إقليمية، ستجري الإشارة إلى حالات خاصة ببلدان محدّدة، بموافقة تلك البلدان، وسيجري تشاركها مع أعضاء اللجنة.

ثانياً – تعزيز اللجنة لكي تكون قادرة على العمل بنمط ''هندسي متغير''، يتقرر في إطاره طابع عملها ومحور تركيزه ومدته على أساس مخصص، من أجل تعزيز كفاءتها ومرونتها، بما في ذلك مع البلدان التي تقيم شراكات مع اللجنة.

الممارسات الجيدة: اجتماعات لجنة بناء السلام بشأن بوركينا فاسو وجزر سليمان وسري لانكا وغامبيا وكولومبيا؛ والمناقشات الإقليمية بشأن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى؛ والمناقشات المواضيعية بشأن التمويل من أجل بناء السلام، والتي شملت بابوا غينيا الجديدة والصومال وقيرغيزستان.

٣ – **دور الأعضاء:** تتسم عضوية اللجنة بالتنوع الشديد، فهي تضم سبعة أعضاء من الجمعية العامة، وسبعة أعضاء من مجلس الأمن، وسبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخمسة أعضاء من أكبر البلدان المساهمة بقوات، وخمسة أعضاء من أكبر المساهمين الماليين. وبالتالي، فإن المشاركة الأقوى من جانب جميع أعضاء اللجنة ستزيد من تعزيز كفاءتها.

الإجراءات:

أولاً – الاستفادة بقدر أكبر من منظورات الأجهزة التي تنتخب أو تعين أعضاء اللجنة: إلى جانب اهتمامات بلدان بعينها، تُشجَّع الدول الأعضاء التي تنتخبها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على جلب منظورات تلك الهيئات إلى مداولات اللجنة. فعلى سبيل المثال، يمكن للأعضاء تقديم المشورة بشأن أساليب عمل الهيئات التي يمثلونها، ويمكنهم تسليط الضوء على القضايا المواضيعية القائمة في هذه الأجهزة والتي ستضيف قيمة إلى عمل اللجنة وستعزز أوجه التآزر بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية ذات الصلة، مع احترام ولاية كل هيئة.

ثانياً – تشجيع الأعضاء على إبلاغ الجهات التي يمثلونها بالعمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام في المجالات ذات الأولوية التي لها صلة بعمل أجهزتهم أو مجموعاتهم، وعلى مناصرة بناء السلام والحفاظ على السلام. وسيبرز هذا دور اللجنة ويعزز الوضوح بشأن عملها. كذلك، من شأن وضع خطة عمل يمكن التنبؤ بها (انظر الإجراء ٣ أدناه) وتلخيص النتائج على أساس منتظم أن يؤديا إلى زيادة التدفق المنتظم للمعلومات بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً – يُشجَّع أعضاء اللجنة على المشاركة ودعم عمل الرئيس ونواب الرئيس بفعالية، مع تجنب الازدواجية في العمل وتعزيز فكرة وجود لجنة بناء سلام واحدة.

رابعاً – قيام رئيس اللجنة، بموافقة الدول الأعضاء، بما فيها تلك التي تنظر اللجنة في دعوتها، بتعزيز منبر عقد الاجتماعات الخاص باللجنة، من خلال دعوة شركاء إضافيين للمشاركة في اجتماعات اللجنة. ويمكن أن يضم هؤلاء الشركاء الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في اللجنة التنظيمية، وممثلي الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشبابية والنسائية، إضافةً إلى القطاع الخاص، عند الاقتضاء.

الممارسات الجيدة: تمثل الدورة السنوية للجنة بناء السلام مثالاً جيداً على الكيفية التي جمعت بها اللجنة مختلف الشركاء من منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني. وشارك في المناقشات المتعلقة بالأبعاد الإقليمية لبناء السلام، فضلاً عن المناقشات المتعلقة ببلدان بعينها والمناقشات المواضيعية، مثل الاجتماع غير الرسمي بشأن الممارسات الجيدة في المرحلة الانتقالية مع تيمور – ليشتي وسيراليون والاجتماعات بشأن جزر سليمان وسري لانكا وكولومبيا، ممثلون عن إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني. وبذلت الدول الأعضاء جهداً لدعم رئيس اللجنة، من خلال القيام بدور قيادي في ما يتعلق بمسائل مواضيعية متنوعة، لتشجيع المزيد من المعرفة والمشاركة من جانب أعضاء اللجنة، ومن خلال العمل كجهات تنسيق بشأن مسائل مثل التمويل من أجل بناء السلام، والمسائل الجنسانية، وبناء المؤسسات، والملكية الوطنية، والشباب.

٤ – **خطة العمل**: يتيح وجود خطة عمل طويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها مشاركة أوسع من جانب الدول الأعضاء في اجتماعات اللجنة.

الإجراءات:

أولاً – أن تعتمد اللجنة خطة عمل سنوية استناداً إلى جدول الأعمال المستقبلي الوارد في التقرير السنوي للجنة. ويتعين مواصلة تطوير خطة العمل والقيام، وفقاً للممارسة المتّبعة حالياً، بتعميمها على اللجنة التنظيمية للنظر فيها، وذلك على أساس فصلي، وأن تدرج فيها على أساس شهري تواريخ اجتماعات اللجنة وأنشطتها ومواعيد زياراتها بجميع تشكيلاتها. وتضاف، إذا لزم الأمر، اجتماعات إضافية لم تكن مقررة من قبل.

ثانياً – أن تأخذ خطة العمل في الحسبان جدول عملها الزمني ذا الصلة بعمل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة عندما يتعلق بأنشطة قد يُلتَمَس فيها الدور الاستشاري للجنة. وفي هذه الحالات، على اللجنة أن تنظم خطة عملها بطريقة تعزز دورها الاستشاري.

ثالثاً – أن يقدم رؤساء التشكيلات القطرية جدول عملهم الزمني قبل بدء كل فترة من الفترات ربع السنوية.

رابعاً – أن تشمل خطة العمل مشاركة منظَّمة بقدر أكبر من جانب اللجنة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

الممارسات الجيدة: إنّ إدراج جدول الأعمال المستقبلي في التقارير السنوية للجنة لغاية الآن مفيد في توجيه عمل اللجنة. وعقب زيارة رئيس اللجنة إلى أديس أبابا في الفترة من ١٧ إلى

١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عقدت اللجنة مناقشات بشأن توصيات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بعقد اجتماعات سنوية وتنظيم زيارات ميدانية مشتركة. وما برحت خطط العمل الفصلية والشهرية للّجنة أدوات مفيدة في تحسين مواءمة عملها مع الجدول الزمني لمجلس الأمن وفي تيسير مشاركة الدول الأعضاء معها.

٥ - **القيام بدور صلة وصل:** يشدد القراران ٢٦٢/٧٠ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على أهمية اللجنة في تعزيز اتباع نهج متكامل واستراتيجي ومتسق إزاء بناء السلام والحفاظ على السلام، وفي القيام، من بين أمور أخرى، بدور صلة وصل في ما بين الأجهزة الرئيسية والكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. ويعترف القراران أيضاً بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ويعزز بعضها البعض.

الإجراءات:

أولاً - أن تستفيد اللجنة على أفضل وجه من عضويتها لتعزيز روابطها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر أيضاً الإجراءين ٢-أولاً و ٢-ثانياً)، كي تعالج بفعالية المسائل المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام ولتكون مناصرةً لبناء السلام والحفاظ على السلام.

ثانياً - في ما يتعلق بالدور الاستشاري الذي تقوم به اللجنة من أجل مجلس الأمن، وإلى جانب مشاركتها حتى الآن، عليها، إذا دعيت إلى تقديم إحاطة إلى المجلس، أن تعد إحاطاتها عن طريق مواءمة خطة عملها مع اجتماعات مجلس الأمن ذات الصلة (انظر الإجراء ٣-ثانياً). ويمكن أن تشمل أنشطة اللجنة، في إطار التحضير لتقديم إحاطاتها، مناقشات مواضيعية داخلية تحسباً للقضايا التي ستناقش في مجلس الأمن؛ وزيارات ميدانية، منها زيارات مشتركة مع المجلس، تقوم بها بدعوة من المجلس، لتعزيز منظورات بناء السلام؛ وتنظيم اجتماعات للتحاور مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

ثالثاً - من خلال هذه الأعمال التحضيرية المسبقة، والسلطة الفريدة التي تتمتع بها اللجنة والمتعلقة بعقد الاجتماعات، يمكنها أن تقيم حوارات مستمرة وأن تعزز جهودها الرامية إلى تزويد مجلس الأمن بالمشورة الموضوعية، حسب الطلب، في المسائل المتصلة بأوجه التآزر بين الأمن والتنمية على سبيل المثال. كذلك، ينبغي مواصلة تعزيز التبادل المنتظم للآراء بين اللجنة والأجهزة الفرعية الأخرى التابعة للمجلس.

الممارسات الجيدة: أتاحت اجتماعات اللجنة مع الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن في عام ٢٠١٦ فرصاً جيدة لتبادل الآراء بشأن المسائل المتعلقة ببناء السلام في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، كانت مشاركة رئيس اللجنة في الحوار الرفيع المستوى الذي عقده رئيس الجمعية العامة، والحوار التفاعلي غير الرسمي الخامس بين أعضاء مجلس الأمن واللجنة (حزيران/يونيه ٢٠١٧)، والدور الاستشاري للّجنة لدى مجلس الأمن، والمناسبة المشتركة التي نظمتها اللجنة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي (حزيران/يونيه ٢٠١٧)، أمثلةً على السبل التي يمكن من خلالها للجنة تنفيذ ولايتها من أجل أداء دور حلقة وصل في ما بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

رابعاً – أن تدعو اللجنة إلى استخدام متسق ويمكن التنبؤ به للموارد اللازمة لأنشطة بناء السلام، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية، وإلى أدوات مالية ابتكارية.

٦ – **أوجه التآزر بين اللجنة وصندوق بناء السلام**: القيام، مع الحفاظ على استقلالية صندوق بناء السلام التابع للأمين العام، بالنظر في سبل تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة والصندوق، وضمان أن تظل الدول الأعضاء على علم بالمشاريع الجارية التي ينفذها الصندوق.

الإجراءات:

أولاً – أن تستمع لجنة بناء السلام إلى العروض المقدمة من البلدان التي تتلقى أموالاً من صندوق بناء السلام، وخاصة عند مناقشة خطط بناء السلام ذات الأولوية.

ثانياً – أن تدعو اللجنة رئيس وأعضاء الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام إلى حضور اجتماعات اللجنة، عند الاقتضاء.

ثالثاً – سيكون من المفيد تلقي إحاطات منتظمة من مكتب دعم بناء السلام بشأن أنشطة الصندوق في اجتماعات اللجنة.

الممارسات الجيدة: علاقة العمل بين اللجنة والصندوق خلال أزمة فيروس الإيبولا؛ وتمثل الاجتماعات المتعلقة بالتمويل من أجل بناء السلام (بابوا غينيا الجديدة والصومال، في عام ٢٠١٥؛ وفي قيرغيزستان، في عام ٢٠١٦، والتي ضمت أيضاً ممثلاً عن الفريق الاستشاري للصندوق) والمناقشات حول جزر سليمان سبلاً مبتكرة لإبقاء اللجنة على علم بالتقدم الذي تحرزه البلدان بدعم من الصندوق.

٧ – **شكل اجتماعات اللجنة (مفتوحة أو مغلقة)**: ضمان وجود توازن بين الشفافية/الاتصال والسرية في مداولات اللجنة. وعلى اللجنة، في جميع اجتماعاتها بأشكالها المختلفة، وبموافقة الدول الأعضاء، أن تعزز الشمولية، وأن تكفل أن تؤدي المشاركة إلى تعزيز إمكانية وجود لجنة تنظيمية متكاملة، وأن تعزز مفهوم وجود لجنة موحّدة لبناء السلام. ويتعين على مكتب دعم بناء السلام مواصلة ضمان وجود آليات للإبلاغ إلى اللجنة التنظيمية بشأن جميع أنشطة اللجنة.

الإجراء:

أولا – في إطار التحضير لاجتماعات اللجنة، على رئيس اللجنة، وبعد التشاور مع البلدان المعنية، أن يعلن ما إذا كانت الاجتماعات ستكون مفتوحة أو مغلقة.

٨ – **البروز والاتصال**: ثمة حاجة إلى التصدي لنقص الوعي، سواء في الأمم المتحدة أو خارجها، بعمل اللجنة وبخصوص بناء السلام والحفاظ على السلام.

الإجراءان:

أولاً – أن تستكشف اللجنة السبل الكفيلة بتعزيز إبراز جلساتها المفتوحة، وبخاصة المناسبات الرفيعة المستوى مثل الدورة السنوية، لنيل مزيد من الاهتمام من وسائط الإعلام.

ثانياً – أن تستكشف اللجنة السبل الكفيلة بزيادة النشاط الجاري على شبكة الإنترنت وفي وسائط التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بجميع اجتماعاتها وزياراتها القطرية.